

مَصْرُفُ لِبَنَانْ  
BANQUE DU LIBAN

تعيم وسيط رقم ١٨٣

للمصارف وللمؤسسات المالية ولمفووضي المراقبة

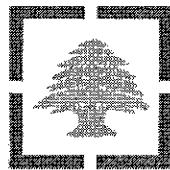
نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٥٩٣ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٧ المتعلق بتعديل:  
- القرار الاساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ (عمليات القطع لدى المصارف والمؤسسات المالية)  
المرفق بالتعيم الاساسي رقم ٣٢.  
- القرار الاساسي رقم ٦٥٧٦ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ (البيانات المالية المجمعة) المرفق بالتعيم الاساسي  
رقم ٣٤.

٢٠٢٣ تشرين الثاني ٧ في بيروت،

حاكم مصرف لبنان

بالانابة

د. وسيم منصوري



مصرف لبنان  
BANQUE DU LIBAN

قرار وسيط رقم ١٣٥٩٣

توضيح آلية تطبيق القرارات الأساسيين رقم ٦٥٦٨ ورقم ٦٥٧٦

إن حاكم مصرف لبنان بالانابة،  
بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين ٧٠ و ١٧٤ منه،  
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ وتعديلاته المتعلقة بعمليات القطع  
لدى المصارف والمؤسسات المالية،  
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٦٥٧٦ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ وتعديلاته المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة،  
وتوضيحاً لآلية تطبيق القرارات الأساسيين المذكورين أعلاه،  
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخد في جلسه المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٧

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يضاف إلى البند (٣) من "المادة ١" من القرار الأساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ المقاطع التالي نصه:

«بغية احتساب مركز القطع العملاني (FX Trading Position) ينزل ايضاً من مركز القطع المفتوح (FX Open Position) مركز القطع الدائن الخاص المحدد في البند (٦) من هذه المادة».

المادة الثانية: يضاف إلى "المادة ١" من القرار الأساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ البند (٦) التالي نصه:

«٦ - مركز القطع الدائن الخاص (Special Long FX Position): يمثل التحوط (Hedge) المقبول والذي يساوي القيمة بالدولار الأميركي لعناصر الأموال الخاصة الأساسية المؤهلة بأن تكون مُعَوِّنة بالعملات الأجنبية بحسب المعايير الدولية للتقارير المالية و/أو النصوص التنظيمية والتطبيقية.»

المادة الثالثة: يلغى نص "المادة ٨" من القرار الأساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤ ويستبدل بالنص التالي:

«١ - على المصارف التي تتجاوز السقف المحدد لمركز القطع العملاني الصافي (١٪)، ايداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة امثال التجاوز محسباً على أساس سعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز.

كما عليها، عندما تتجاوز السقف المحدد لمركز القطع الاجمالي (٤٪)، ايداع احتياطي خاص لدى مصرف لبنان بالدولار الأميركي بما يوازي ثلاثة امثال هذا التجاوز بتاريخ حصوله وبعد تنزيل قيمة التجاوز، في حال وجوده، على مركز القطع العملاني الصافي، وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز.

٢- على المؤسسات المالية التي تتجاوز السقف المحدد لمراكلز القطع العملاي الصافي الدائن (١٠٠٪) أو المدين (٥٪) ايداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة امثال التجاوز محتسباً على اساس سعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز.»

المادة الرابعة: يلغى نص "المادة ٩ مكرر" من القرار الاساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ٤/٤/١٩٩٧ ويستبدل بالنص التالي:

«أولاً: يعلق، مؤقتاً، العمل بأحكام البند (١) من "المادة ٢" وبأحكام "المادة ٣" وبأحكام البند (١) من "المادة ٨" من هذا القرار.

ثانياً: تعتبر، بحكم الملغاة، جميع المواقف العادية والاستثنائية المنوحة للمصارف من مصرف لبنان المتعلقة بمراكلز القطع الثابتة وبمراكلز القطع البنوية الاخرى واى مواقف اخرى استثنائية مرتبطة بمراكلز القطع.

ثالثاً: في حال كان مركز القطع المفتوح دائناً (Long FX Open Position) يعتبر متجاوزاً المصرف الذي لديه مركز قطع عملاي صافي دائن يفوق نسبة ١٪ من مجموع عناصر الاموال الخاصة الاساسية الصافية. تمنح المصارف مهلة حدها الاقصى تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ لتصفيه اي تجاوز في مراكلز القطع العملاية الصافية الدائنة المحتسبة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ تحت طائلة الزامها بایداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة امثال التجاوز محتسباً على اساس سعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز بعد تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١.

رابعاً: في حال كان مركز القطع المفتوح مدييناً (Short FX Open Position)، يعتبر المصرف متجاوزاً حكماً ويتجوب عليه تصفية هذا التجاوز تدريجياً بحيث:-  
- لا يتعدى في نهاية العام ٢٠٢٤ نسبة ٥٠٪، بحد اقصى، من قيمة التجاوز المحتسب كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

- يتم تصفية كامل هذا التجاوز خلال مهلة حدها الاقصى نهاية العام ٢٠٢٥. يتعرض المصرف المخالف لایداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة امثال التجاوز الحاصل على النسب المحددة في المقطع "رابعاً" هذا محتسباً على اساس سعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز بعد المهل المحددة اعلاه.

خامساً: يمكن للمصارف التي يتذرع عليها تسوية اوضاعها خلال المهل المحددة في المقطعين "ثالثاً" و"رابعاً" من هذه المادة مراجعة المجلس المركزي بهذا الشأن وذلك قبل نهاية هذه المهلة.

سادساً: يمكن للمصارف المتجاوزة للحد الاقصى المسموح لمركز القطع العملاي الصافي الدائن وفقاً للمقطع "ثالثاً" من هذه المادة التقدم من مصرف لبنان بطلب معلم للحصول على موافقة على مركز قطع خاص دائن اضافي أو للتجاوز على الحد الاقصى المسموح.

سابعاً: إن تطبيق أحكام المادة ٨ والمادة ٩ من هذا القرار، لا يحول دون اتخاذ الاجراءات الادارية المناسبة بحق المصرف المخالف.»

المادة الخامسة: تلغى "المادة ١٢ مكرر" من القرار الاساسي رقم ٦٥٦٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٩٧.

المادة السادسة: يلغى نص "المادة ٥" من القرار الاساسي رقم ٦٥٧٦ تاريخ ٢٤/٤/١٩٩٧.

المادة السابعة: يبدأ احتساب التجاوز على مراكز القطع اعتباراً ٣١/١٢/٢٠٢٣.

المادة الثامنة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة التاسعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

٢٠٢٣ تشرين الثاني ١٧، في بيروت،  
باالنابة  
  
د. وسیم منصوري

حاكم مصرف لبنان